E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د أسامة مرتضى باقر .م.م. سيف حمزة لفته	15 _1
2	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهانات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	30_16
3	إشكال تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجى المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	49_31
4	العلاقة بين روسيا واليمين الأوربي الشعبوي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي خضير عباس حسين الدهلكي أ. د عماد صلاح الشيخ داود	66_50
5	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ(تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	96 _67
6	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	117_97
7	عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	149_ 118
8	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية – الأوكرانية انموذجا) أد. علي حسين حميد أنغام عادل حبيب	172_150
9	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 – 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	196 _173
10	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	213_197
11	دور مرتكزات الاقتصاد الافغاني في علاقاته الدولية ا.م.د. فايق حسن جاسم	226 _214
12	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التُركية تجاه المنطقة العربية بعد عام2011 أ.م.د. مروان سالم علي	257_227

13	الامن المـائـي فـي العـراق دراسـة فـي التحديات والممكنات أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	283 _ 258
14	العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي	310 _ 284
15	تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد أ.م.د نسرين رياض شنشول	337 _ 311
16	قوة الفضاء السيبراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين م.د هديل حربي ذاري	367_338
17	ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير	392 _368
18	ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي أ.م.د. وفاء ياسين نجم	418_393
19	الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة) م. وليد مساهر حمد أ.م.د عبير سهام مهدي	484 _419

عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول[∇]

Child labor in Iraq after 2003... reality and solutions

م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي[*]

Adnan Abdel-Amir Mahdi Al-Zubaidi

الملخص :

على الرغم من اقرار العديد من التشريعات والقوانين التي تعاقب الاشخاص والجهات والمؤسسات وارباب العمل عند قيامهم بتشغيل الاطفال في مهن خطيرة ولساعات طويلة لا تنسجم والقدرات الجسمانية والنفسية لأغلب الاطفال ، مما يمثل تهددا خطيرا لمستقبل الطفولة وخاصة في العراق بعد العام 2003 . وتعرض العراق بعد العام (2003) إلى ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني والتي انعكست على الواقع المجتمعي العراقي وخاصة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، فالعمليات العسكرية والإرهابية التي شهدها العراق ، كانت قد آلقت بظلالها على انخفاض المستوى المعيشي للعراقيين وخاصة الفئات الهشة والفقيرة ، واتساع مشكلة البطالة والفقر بشكل كبير ، ومئات الآلاف من الايتام والارامل ،والآسر التي تعيلها نساء ، الآمر الذي اجبر الكثير من تلك الفئات الهشة بدفع ابنائها لسوق العمل مبكرا ، بسبب عدم توفر الأمن الانساني للكثير منهم ، مما جعل الكثير من الاطفال يبتعدون عن مقاعد الدراسة ، ويعيشون في ظروف معيشية ونفسية صعبة . أن لأتساع ظاهرة عمالة الاطفال في العراق اثارا مجتمعية كثيرة سواء كانت سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ، يمكن أن يهدد الواقع المجتمعي في العراق ، باعتبار أن الاطفال هم عصب التنمية ، وهم رجال الغد ، وعماد المستقبل ، مما يتطلب من صانع القرار السياسي العراقي وضع المعالجات والحلول لتلك الظاهرة الخطيرة ، ووفق برنامج حكومي هادف ، وبسياسات عامة رشيدة تشريعا وتنفيذا .

الكلمات المفتاحية : عمالة الاطفال ، الواقع المجتمعي العراقي، صنع القرار السياسي

[∇] **تاريخ التقديم : 2023/1/23 تاريخ القبول: 2023/2/17 تاريخ النشر: 2023/3/31**

[*] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية Adnan.a.mahdi@tu.edu.iq

Abstract:

Despite the adoption of many legislations and laws that punish people, entities, institutions and employers when they employ children in dangerous professions and for long hours that are not consistent with the physical and psychological capabilities of most children, which represents a serious threat to the future of childhood, especially in Iraq after 2003.

After the year (2003), Iraq was subjected to conditions of political and security instability, which were reflected in the Iraqi societal reality, especially the economic and social reality. Kabir, and hundreds of thousands of orphans and widows, and families headed by women, which forced many of these vulnerable groups to push their children into the labor market early, due to the lack of human security for many of them, which made many children move away from school seats, and live in living and psychological conditions Difficult

The expansion of the phenomenon of child labor in Iraq has many societal effects, whether political, security, economic and social, that could threaten the societal reality in Iraq, given that children are the backbone of development, and they are the men of tomorrow, and the pillar of the future, which requires the Iraqi political decision-maker to develop remedies and solutions for those Dangerous phenomenon, and according to a targeted government program, and rational public policies in legislation and implementation

Keywords: child labor, the Iraqi societal reality, political decision-making

المقدمـــة:

تعد ظاهرة عمالة الاطفال مشكلة كبيرة تواجه الكثير من دول العالم ، إذ يشارك ملايين الاطفال على مستوى العالم في اعمال قاسية لا تتناسب مع اعمارهم وتعيق نموهم وتعليمهم ، وينخرط قسم كبير منهم في أسوء أشكال العمل مما يسبب لهم أذى جسدي ونفسي يتعذر علاجه ، وينعكس سلبيا على وضعهم الاسري والمدرسي والمجتمعي في المستقبل ، ويشكل خطرا على العملية التنمية الشاملة سياسيا واقتصاديا

واجتماعيا وثقافيا ، على الرغم من تبني الكثير من الحكومات والنقابات العمالية بالتصدي لهذه الظاهرة ، إلا انها في تزايد كبير .

ومن المشاكل التي برزت بشكل كبير في العراق وخاصة بعد العام (2003) ، هي مشكلة عمالة الاطفال ، تلك المشكلة التي تقف عائقا امام التنمية الشاملة ، فضلا عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تلحقها بالأطفال ، وقد اشارت العديد من الدراسات المتعددة التي تناولت محددات عمل الاطفال إلى أهمية العامل الاقتصادي ، إذ يظهر انخفاض المستوى المعيشي والدخل الاسري كمؤشر مهم وفاعل في تفاقم مشكلة عمالة الاطفال .

فظروف عدم الاستقرار السياسي الأمني بعد حرب التحالف الدولي ضد العراق في العام (2003) ، وما تلاها من تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار الامني والسياسي والعمليات الارهابية ، وسقوط اجزاء كبيرة من محافظات عراقية تحت سطوة اخطر تنظيم ارهابي (داعش) ، مما القى بضلاله على تراجع كبير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، وفقدان مئات الالاف من الاسر معيلها الوحيد ، مما جعلها تعاني الفاقة والعوز المادي والمعنوي ، وأثر بشكل كبير على تراجع مؤشرات التنمية البشرية المستدامة الاساسية (الدخل والمستوى المعيشي ، مؤشر التعليم ، مؤشر الصحة) ، الآمر الذي مهد لتفاقم ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، إذ دفعت العديد من الاسر بأطفالها إلى سوق العمل الشاق والمضني بسبب الحاجة والعوز التي تعاني منه ، لإشباع حاجاتها الاساسية وغير الاساسية .

أن خطورة تفاقم ظاهرة عمالة الاطفال في العراق تتمثل في آثارها السلبية على الواقع المجتمعي العراقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، كما أنه يهدد كيان الدولة المستقبلي ، باعتبار أن الطفل كالمرأة هو عصب التنمية ، والأداة الاساسية لنجاح أي عملية تنموية شاملة يريد أن يصل اليها العراق في المستقبل ، مما يحتم على صانع القرار العراقي ايجاد المعالجات والحلول للقضاء أو الحد من هذه الظاهرة عبر سياسات عامة تشريعية وتنفيذية تتبناها الحكومة العراقية عبر برنامج زمني محدد.

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال خطورة آثار ظاهرة عمالة الاطفال على الواقع المجتمعي العراقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وضرورة البحث في تحديد تلك الآثار ، ووضع المعالجات للحد من

تداعياتها ، فضلا عن أن الطفل هو اللبنة الاساس في أي بناء تنموي مستقبلي ومستدام لأي دولة مدنية حديثة في عالم القرن الحادي والعشرين .

أهداف البحث : يهدف البحث إلى ما يأتي :

1- التعرف على الفئة المستهدفة والمشمولة بمصطلح (عمالة الاطفال) ، وأهمية مرحلة الطفولة المبكرة في بناء شخصية الانسان المستقبلية .
2- البحث في واقع الظاهرة من حيث الاسباب التي ادت لتفاقمها ، وأهم الاحصاءات المتوافرة رسميا عنها في العراق .
3- تحديد آثار ظاهرة عمالة الاطفال على الواقع المجتمعي العراقي .
4- تحديد اهم المعالجات التي يجب أن يتبنها صانع القرار العراقي للحد من آثار تلك الظاهرة ، عبر سياسات عامة تشريعا وتنفيذا .

مشكلة البحث : تتمحور مشكلة البحث في ظاهرة عمالة الاطفال في العراق وآثارها الخطيرة على الواقع المجتمعي العراقي، ويمكن تحديد ابعاد أي مشكلة بحثية من خلال الاجابة على بعض التساؤلات الاساسية والفرعية، فالتساؤل الاساس ، ما هو واقع ظاهرة عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ؟، وما يتفرع عنها من تساؤلات فرعية منها :

1- ما هي اسباب ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ؟ .
2- ما هي آثار ظاهرة عمالة الاطفال سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ؟ .
3- ما هي المعالجات التي يتحتم على صانع القرار العراقي اتخاذها تشريعيا وتنفيذيا للحد من آثار ظاهرة عمالة الاطفال ؟.

فرضيـة البحث : يستند البحث على فرضية مفادها أن ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ظاهرة خطيرة كان لها اسبابها وآثارها بسبب تداعيات الواقع المجتمعي العراقي المأزوم ، مما يتطلب معالجات وحلول عبر سياسات عامة رشيدة .

منهج البحث : اعتمد الباحث في دراسته البحثية للمشكلة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الاقرب للوصول إلى تحقيق اهداف البحث ، ومن أجل الوصول إلى رؤية اكاديمية حول المشكلة البحثية .

حدود البحث :

1- الحدود المكانية : جمهورية العراق
2- الحدود الزمانية : (2003 – 2021)
3- الحدود العلمية : دراسة تحليلية لظاهرة عمالة الاطفال في العراق

أولاً_ واقع ظاهرة عمالة الاطفال في العراق

لكل مشكلة عامة تواجه أي نظام سياسي اسبابها وآثارها التي تلقي بظلالها على أي مجتمع ، وهذه المشكلة العامة واجهت النظام والمجتمع العراقي ومنذ عقود خلت ، ولمعرفة خصائص واقع المشكلة في العراق لابد من خلال تحليل مفاهيم المشكلة ، واسبابها . ولمعرفة ابعاد المشكلة نستذكر **مقولة لفيلسوف اغريقي يقول (لمعرفة الشيء عليك العودة إلى اصله)** أما **فولتير الفرنسي فيقول (اذا اردت ان تتحدث معي حدد مواضيعك)** لذلك سوف نوجز البحث في مطالب محددة وكما يأتي :

1_ مفاهيم المشكلة وإبعادها : وقبل الولوج في تحليل الظاهرة ، والتعرض لإبعادها وأسبابها والحلول المتاحة للحد منها ومعالجتها ، لابد تحديد مفهوم الطفل أو من هم الاطفال الذي يتعرض لهم البحث ، وما هي عمالة الاطفال ، فالطفل كمفهوم يشير إلى معاني متعددة تصف على الاغلب مرحلة زمنية من عمر الانسان ، إذ يشير **قاموس أكسفورد** للطفل على انه المولود البشري حديث الولادة حتى يبلغ سن الرشد ، كما **يعرف قاموس لونجمان** الطفل بأنه الفرد صغير السن الذي لم يصل بعد لحالة البلوغ [1] .

ويعرف **علماء النفس** الطفل بأنه الانسان مكتمل الخلقة والتكوين الذي لم يصل بعد لمرحلة النضج، ولم يظهر عليه علامات البلوغ مهما امتلك ذلك الفرد من قدرات ومميزات عقلية وسلوكية وعاطفية . في حين يعرف **علماء الاجتماع** الطفل في اتجاهين ، **فالاتجاه الاول** يطلق مفهوم الطفل على الانسان منذ لحظات ولادته الأولى حتى يبلغ رشده ، ويحدد سن الرشد من قبل النظام والدولة والمجتمع والقانون في كل بلد بشكل مستقل ، **والاتجاه الثاني** يحدد مفهوم الطفل بالإنسان الوليد ضمن المرحلة العمرية الاولى حتى بلوغ الثانية عشر عاما من عمره بغض النظر عن بلوغه وعن التشريعات المتبعة في

[1] - الآء جابر ، تعريف الطفل ، الشبكة الدولية (الانترنيت) ، على الرابط (https: //mawdoo3.com ، تاريخ الدخول 28/ 2/ 2021

بلاده والقوانين والأنظمة والاتفاقيات ، **والاتجاه الثالث** يصف الطفل بأنه الوليد منذ لحظة ولادته حتى بلوغه ، على أن يفرق بين الرشد والبلوغ [1] .

وبيولوجيا يعرف الطفل بأنه الفرد الذي يقع في طور النضوج ابتدءا من مراحله الاولى في حالة الرضاعة حتى مرحلة البلوغ [2] .

أما **اتفاقية حقوق الطفل الدولية** فقد عرفت الطفل بأنه كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد من قبل القانون المنطبق عليه ، ولا تحدد اتفاقية حقوق الطفل في تعريفها السن العمري للطفل على اطلاقة ، من خلال إلزام الدول الموقعة على الاتفاقية والبالغ عددها 192 دولة حتى شهر نوفمبر في العام 2015 على تحديد النقطة المرجعية للإعمار عند ظروف ومتطلبات مخصوصة ، كالسن القانونية لعمل الأطفال وتعليمهم ، وتنفيذ الاحكام الصادرة بحقهم أو سجنهم أو ما يشابه ذلك من ظروف متعلقة بالمرحلة المحددة في تعريف الاتفاقية [3].

والطفل في نظر القانون هو ذلك الانسان كامل الخلق والتكوين ، إذ يولد بكل الملكات والقدرات والحواس والصفات البشرية والإنسانية [4] ، ويتحدد مفهوم الطفل من حيث الحدود العمرية ، في قانون رعاية الاحداث العراقي رقم 76 لسنة 1983 وتعديلاته في المادة الثالثة اولا (يعتبر صغيرا من لم يتم التاسعة من عمره) ، وجاء في الفقرة ثانيا (يعتبر حدثا من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة)، وفي الفقرة ثالثا (يعتبر الحدث صبيا إذا اتم التاسعة من عمره ولم يتم الخامسة عشرا) ، وفي الفقرة رابعا من نفس المادة (يعتبر الحدث فتى إذا أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة) [5] .

ويشير مفهوم عمالة الاطفال إلى تلك الاشكال من عمل الاطفال الذين تقل اعمارهم عما هو منصوص عليه في مواثيق منظمة العمل الدولية وهو في العادة (15) سنة) ، أو في سن الانتهاء من

---

[1] – المصدر نفسه .

[2] - الآء جابر ، مصدر سبق ذكره .

[3] – مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ، اتفاقية حقوق الطفل ، متاح على الرابط :
https: // www> ohchr> org/ar/ professionalinterest/ pages/ crs> aspx>
تاريخ الدخول 26/ 9 / 2020

[4] – ماهر صالح علاوي واخرون ، حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية ، جامعة تكريت ، ط 1 ، 2009، ص 137.

[5] – قانون رعاية الاحداث رقم 76 لسنة 1983 وتعديلاته ، المكتبة القانونية – بغداد ، العاتك – بيروت ، ص 5

التعليم الالزامي [1] ، كما يشير مفهوم عمال الاطفال بأنه كل شكل من اشكال النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الاطفال والذي يحرمهم من كرامتهم ويضر بنموهم الطبيعي الجسدي والنفسي ، فالأطفال مجبرين على العمل في شروط قاسية تعرضهم لمخاطر تؤثر على تطورهم الشخصي والاجتماعي ، وتجعلهم أكثر عرضه للاستغلال والإهمال والإساءة ، فهو كل عمل يسيء إلى صحة الطفل ونموه [2] .

2_ واقع ظاهرة عمالة الاطفال في العراق بعد 2003 وأسبابها

تشكل ظاهرة عمالة الاطفال مشكلة يعاني منها اغلب مجتمعات العالم ومنها المجتمع العراقي والمجتمعات النامية ، إذ تعد هذه المشكلة عائقا أمام التنمية الاقتصادية فضلا عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تلحقها بالأطفال ، وفي لغة الارقام التي تحدد مديات تلك المشكلة في العراق ، لا باس من بعض الاحصائيات لهذه الظاهرة لبعض دول العالم من أجل الاطلاع على حجمها في العراق مقارنة مع بعض تلك الدول وخاصة في بعض دول الجوار الإقليمي .

أ_ واقع ظاهرة عمالة الاطفال في العراق: تقدر منظمة العمل الدولية أن هناك نحو (215) مليون طفل دون سن 18 سنة يعمل كثير منهم بدوام كامل في جميع انحاء العالم ، وتشير احصاءات اليونيسيف إلى أن هناك (150) مليون تتراوح اعمارهم بين 14 – 15 عاما في البلدان النامية ، وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعمل واحد من كل 4 اطفال تتراوح اعمارهم بين 7 – 15 عاما ، مقارنة بواحد من كل 8 اطفال في اسيا والمحيط الهندي ، وواحد من كل 10 اطفال في امريكا اللاتينية [3] .

عربيا تشير الاحصاءات إلى اعلى معدلات عمالة الاطفال في اليمن (مليون و 400 الف طفل)، وفي الاردن (89. 1%) من الاطفال ، وفي لبنان60 الف طفل بينهم 37 الف طفل سوري و 4500 طفل فلسطيني ، وفي مصر (8 . 1) مليون طفل مصري ، وفي المغرب 200 الف طفل عامل [4] .

---

[1] - ابراهيم قويدر ، عمالة الاطفال في العالم ، القاهرة ، 2002 ، ص 5 .

[2] – كوثر عبد الحميد سعيد ، عمالة الأطفال والسياسات الاجتماعية في العراق ، المؤتمر العلمي السنوي لقسم الدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط 1 ، 2011، 285– 286.

[3] - UNIICEF ، عمالة الاطفال / حماية الاطفال من العنف والاستغلال والايذاء ، الشبكة الدولية (الانترنيت) على الرابط : https:// www. Unicef. Org/ Arabic/ protection/ 24267–25753.html

[4] – طارق ديلواني ، كارين اليان ظاهر ، غفران يونس ، كنعان الحميري ، الهام الطالبي ، امنية خيري ، كورنا يلقي بثقله على عمالة الاطفال في الوطن العربي ، يوليو 2020 ، الشبكة الدولية (الانترنيت) ، على الرابط :

وتقدر نسبة عمالة الاطفال في العراق بحدود (3. 7%) من الاطفال وهي تنتشر بين الذكور أكثر من الاناث وان اعلى نسبة منها توجد في سن 15 سنة ، وان اعلى نسبة تسرب مدرسي توجد في الصف الخامس الابتدائي من الذكور ، وقد ازدادت مع حلول صيف 2014 ونزوح 3 ونصف المليون شخص [1] ، إذ انتشرت ظاهرة عمالة الاطفال بشكل كبير في جميع المدن العراقية وخاصة المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، إذ قدرت نسبة عمالة الاطفال في العراق بانخراط اكثر من نصف مليون طفل دون 15 سنة في العمل لتأمين معيشة عوائلهم ، إذ تشير تقارير اليونيسيف إلى قرابة 7 مليون ونصف المليون طفل ، أي ثلث اطفال العراق هم بحاجة إلى المساعدة ، من ضمنهم اطفال تركوا مقاعد الدراسة ولجأوا إلى العمل من مهن شاقة وقاسية [2] .

قانون العمل العراقي منع عمالة الاطفال دون سن 15 سنة ، إلا انه لم يضع عقوبات صريحة لرب العمل الذي يقوم بتشغيل الاطفال ، إذ اشارت المادة الاولى – عشرون من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 إلى(العامل الحدث لأغراض هذا القانون ، كل شخص ذكرا كان ام انثى بلغ (15) الخامسة عشر من العمر ولم يتم (18) الثامنة عشر ، وفي نفس المادة حادي وعشرون تشير للطفل (أي شخص لم يتم (15) الخامسة عشر من العمر) ، وفي المادة 6 ثالثا (القضاء الفعلي على عمل الاطفال) ، (الحد الادنى لسن العمل في جمهورية العراق هو (15) خمسة عشر عام) المادة السابعة ، فيما اشارت المادة (95) أولا من القانون اعلاه (يحظر تشغيل الاحداث ، أو دخولهم مواقع العمل ، في الاعمال التي قد تضر طبيعتها وظروف العمل بها بصحتهم أو سلامتهم أو اخلاقهم) ، علما أن احكام هذا القانون لا تسري على الاحداث الذين تزيد اعمارهم (15) خمس عشرة سنة ويعملون في وسط عائلي تحت ادارة واشراف الاب أو الزوج أو الام أو الاخ التي تنتج من اجل الاستهلاك المحلي ولا تستخدم عمالا بأجر ، (ويعاقب صاحب العمل المخالف لاحكام هذا الفصل بعقوبة لا تقل عن (100000) مئة الف دينار ، ولا تزيد على (500000) خمسمائة الف دينار [3] .

ب_ اسباب بروز ظاهرة عمالة الاطفال في العراق :

---

[1] – المصدر نفسه .

[2] – سميرة عبد الحسين كاظم ، عمالة الاطفال في العراق ، الاسباب والحلول ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط ، https:// www.iasj. Net/ iasj/ article/ 29535 ، تاريخ الدخول 4/ 10 / 2020.

[3] – قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 ، مجموعة القوانين العراقية ، اعداد القاضي نبيل عبدالرحمن حياوي ، العاتك لصناعة الكتاب بيروت ، 2017، ص 4 13، 25، 95.

1) **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني** : إذ عرف العراق هذه الظاهرة ومنذ عقود من الزمن ، ففي آخر أربعة عقود زمنية ، ومنذ العام 1980 واندلاع الحرب العراقية الايرانية التي استمرت لثماني سنوات من الحرب المدمرة للاقتصاد العراقي وللبنية الاجتماعية العراقية ، وخسائرها العراق الكبيرة ماديا وبشريا ، إذ كان ذلك ايذاننا لبداية الانهيار التنموي قي العراق ، فالحرب اوقفت التنمية الشاملة في البلاد ، وأصبحت جل مواردها توجه إلى الانفاق العسكري وعسكرة المجتمع ، وبعد العام 1991 فرضت العقوبات الاقتصادية الأكثر قسوة دوليا على العراق بعد احداث الثاني من اب 1990 ولمدة ثلاث عشر سنة متواصلة ، جعلت من اغلب فئات المجتمع العراقي طبقات هشة وتعاني الفقر والبطالة والجهل والأمية الآمر الذي ادى إلى تدني الواقع المعيشي لكثير من الآسر العراقية ، وخاصة ذات الدخل المحدود على اشباع حاجاتها الأساسية ، ولهذا اندفعت الكثير من هذه الآسر وتحت ضغط الحاجة الاقتصادية إلى زج أبنائها إلى العمل في الشوارع أو الورش من أجل تأمين مستلزمات الحياة اليومية [1] ، فضلا عن الواقع السياسي والأمني غير المستقر بعد العام 2003 ، واحتلال البلاد من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها وما تمخض عنه من دمار لأغلب البنى المجتمعية العراقية ، وخاصة السنوات 2006 – 2009 ، والعام 2014 وسقوط اجزاء كبيرة من محافظات متعددة من العراق بيد عصابات داعش الارهابية ، وما نتج عنه من نزوح وتهجير وقتل للمواطنين العراقيين ، واثاره الكبيرة على مستوياتهم المعيشية المتدنية اصلا ، مما جعل الكثير منهم تحت خط الفقر ، ويعانون من الحرمان والعوز الكبير .

2) **العوامل الاقتصادية والأحوال المعيشية** : يعتبر الفقر من أهم الاسباب الاقتصادية لعمل الأطفال ، إذ يسهم الأطفال عادة بنسبة ما بين 20% و 25% من دخل الأسر الفقيرة التي تنفق الجانب الأكبر من دخلها على الغذاء ، وهكذا فأن الدخل الذي يجلبه الأطفال يعد حاسما لبقاء هذه الأسرة [2] ، وقد اشارت وزارة التخطيط العراقية بان ازدياد نسبة عمالة الاطفال في البلاد يعود إلى الاسباب الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الاسر الفقيرة والتي بلغت نسبتها حوالي (5. 22%) في مجمل سكان العراق ، وان نسبة الاطفال الذين يعملون في مهن خطرة بلغت في عام 2017 حوالي

---

[1] - كوثر عبد الحميد سعيد ، عمالة الاطفال والسياسات الاجتماعية في العراق ، المؤتمر العلمي السنوي الاول للدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى ، 2011، ، ص 283، 289، 290.

[2] – نادية عبد الهادي سوادي ، حقوق الطفل في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 2013 ، ص 151.

(12%) ، كما ساهمت الجائحة الوبائيه في حالة الركود العام في السوق العراقية ، وتعطيل لحركة النشاط الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة ، وخاصة في صفوف الفئات الهشة التي تعتمد على عملها اليومي لكسب لقمة العيش ، فضلا عن قرارات الحكومة العراقية الاخيرة بخفض قيمة الدينار العراقي التي أثرت سلبيا على الواقع الاقتصادي العراقي وخاصة الفئات الاكثر فقرا ، ومن المتوقع ان يمرر مجلس النواب العراقي مقترح مشروع موازنة 2021 بشكلها الحالي مما سترتفع معدلات الفقر إلى ما يقارب 38% ، فضلا عن تداعيات الواقع السياسي المحلي أو الاقليمي أو الدولي والذي يشكل محركا ومؤثرا رئيسيا للنشاط الاقتصادي للعراق .

كما أن هناك علاقة بين تفاقم هذه الظاهرة ومشكلة البطالة ، فعندما لا يجد معيل الأسرة فرصة للعمل لسد احتياجات اسرته الاساسية فأنه قد يتجاهل خروج أطفاله للشارع كباعة متجولين أو منخرطين في زمر المتسولين [1] .

واجتماعيا فقد تزايدت هذه الظاهرة بسبب تزايد حاجات الأسرة اليومية بسبب فقدانها لمعيلها بسبب الواقع الامني والارهابي الذي شهده العراق لأكثر من عقدين من الزمن وهو الأكثر دموية عبر تاريخه الحديث ، مما ولد ايتام وارامل لا تستطيع سياسات الدولة الاجتماعية انتشالهم من واقعهم المعيشي المتدني ، إذ تشير احصاءات لمنظمات انسانية إن هناك (150) طفل يتيم داخل كل مدرسة من مدارس بغداد ، أما احصاءات اليونيسيف فتشير إلى وجود أكثر من 5 ملايين يتيم عراقي [2]، فضلا عن الآسر التي تعيلها نساء في العراق أكثر عرضة لأن يتجه اطفالها للعمل ، فكانت المرأة هي المسؤولة الوحيدة عن الآسرة [3] ، فضلا عن الاحباط الذي اصاب الكثيرين بسبب عدم الجدوى من الدراسة وضابية المستقبل بعد الدراسة ، مما دفع الأغلبية إلى سلوك طريق سهل لسد رمق العيش ، كما أن هناك عدم كفالة الدولة للأيتام اجتماعيا وتخصيص لهم مخصصات مالية يمكن ان تعيل اسرهم ، مع تزايد معضلة الفساد الإداري والمالي في شبكة الحماية الاجتماعية ، وخاصة الاسماء الوهمية أو غير المستحقة التي تتجاوز على حصص الكثير من الايتام والارامل .

---

[1] - عبد الواحد مشعل ، البطالة والانحراف السلوكي في المجتمع العراقي ، بيت الحكمة ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 25 ، 2011 ، ص 70 .

[2] - عبد الواحد مشغل ، ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، الشبكة الدولية (الانترنيت) ، على الرابطهه .jazeera https: // www. a:Net/programs/Iraqi-scene/ 2009/9/29

[3] – كوثر عبد الحميد سعيد ، عمالة الاطفال والسياسات الاجتماعية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 294.

3) **الواقع التشريعي والقصور التنفيذي** : فعلى الرغم من النصوص الدستورية في دستور 2005 الدائم في العراق ، وما اشارت اليه المادة (29) من الدستور اعلاه على أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى الناشئين والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم ، فضلا عن حظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة خاصة وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بحمايتهم ، فأن قصور تطبيق القوانين تسبب في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال وانخراطهم في مهن خطرة لا تتناسب مع أعمارهم وقواهم البدنية [1] ، فوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي المؤسسة المعنية أكثر من غيرها بتنظيم العمل بأطر وقوانين أكدت رصدها انتهاكات ضد عمالة الأطفال دون السن القانوني المسموح به وهو (15) سنة [2] ، وأن الاجراءات المتبعة في حال وجود مخالفة تبدأ بتوجيه الانذار لصاحب العمل ، وحسب المادة 105 من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وفي حالة عدم امتثال اصحاب العمل يتم رفع مخالفتهم إلى محكمة العمل لإصدار الاحكام بحقهم ، إذ ((يعاقب صاحب العمل المخالف لأحكام هذا الفصل بعقوبة لا تقل عن (100000) مئة الف دينار عراقي ولا تزيد على (500000) خمسمائة الف دينار عراقي)) [3] .

4) **التسرب من التعليم ، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين** : أن عمالة الاطفال تسهم في تسربهم من المدارس والالتحاق بعمل ، إذ اثبتت الكثير من الدراسات الميدانية أن الغالبية العظمى من المتسربين منحدرين من آسر ذات مستوى معيشي متدني ، كما أن انخفاض مستوى تعليم الوالدين وقلة ادراكهم لأهمية التعليم أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لأطفالهم [4] ، وتشير احصائية لوزارة التربية العراقية إلى نسبة المتسربين تصل إلى 6% من الطلبة للعام 2018 وهي نسبة مرتفعة تزامنت مع تدهور الواقع الاقتصادي في البلد [5] ، في حين اشارت احصاءات منظمة اليونسكو إلى عدد الاطفال البالغين سن الدراسة والذين لا يرتادون المدارس في العراق بحدود مليونين طفل [6] ، فضلا عن اهمال الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة (2– 5 سنوات) ، أدى إلى فشل

---

[1] - قناة افاق ، عمالة الاطفال في العراق مهن للموت تقتل البراءة ، متاح على الرابط : https: // afaq. Tv/contents/view/list??id=1

[2] - قناة افاق ، المصدر نفسه .

[3] - قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، المادة 105.

[4] - كوثر عبد الحميد ، عمالة الاطفال والسياسات والاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ، ص 292–293.

[5] - حسين محمد الفيحان ، عمالة الاطفال في العراق .. اسباب ومعالجات ، الشبكة الدولية (الانترنيت) على الرابط : https:// www. Ina. Iq/84951.

[6] - عبد الواحد مشعل ، ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، الشبكة الدولية ، مصدر سبق ذكره .

الكثير من الطلبة في اكمال تعليمهم الاساسي ، وقاد إلى تسربهم من الدراسة والالتحاق بسوق العمل مبكرا ، مما فاقم من تداعيات الظاهرة واتساعها .

5) **التهجير والنزوح بعد العام 2014** : إذ ازدادت ظاهرة عمالة الاطفال وحسب تقارير مفوضية حقوق الانسان في العراق فأن عمالة الاطفال بدأت بالازدياد بشكل كبير مع حلول صيف العام 2014 ، إذ قدرت العوائل النازحة بحدود ثلاثة ملايين ونصف المليون نازح ، ومعظم تلك العوائل تواجه مشاكل في تأمين مستلزمات العيش ، الآمر الذي اجبرهم على الدفع بأبنائهم لمواجهة ظروف الحياة القاسية [1] .

6) **جائحة كارونا** : اثرت الجائحة في حدوث صدمة اقتصادية واختلالات في سوق العمل ، مما أثر كبير على المستوى المعيشي للأفراد ، وفي مقدمتهم الاطفال ، إذ دفعت الجائحة الملايين من الاطفال الذين دخلوا سوق العمل ، ويعملون لساعات طويلة وفي ظروف قاسية وصعبة [(2)] ، فالجائحة دفعت الاطفال إلى اللجوء إلى العمل في مهن مختلفة في المحال ومواقع البناء والمصانع ، وما يحيط بهم من مخاطر استغلالهم للتسول أو الاتجار بهم واستغلالهم جنسيا ، فضلا عن القوانين الصادمة التي اتخذت اثناء تفاقم اثار الجائحة ، مما دفع الاطفال للعمل بشكل متزايد مما دفعهم لترك مدارسهم [(3)] ، فالاطفال الفقراء هم اكثر عرضه للنزول لسوق العمل ، باعتبار الاسر الفقيرة هي الاكثر تعرضا بتأثير ارتفاع الاسعار ، وانخفاض الدعم الحكومي لها ، الآمر الذي جعلهم مضطرين لدفع اطفالهم لسوق العمل [(4)] .

7) انخفاض المستوى التعليمي للوالدين : إن انخفاض المستوى الدراسي للأب والأم له تأثير كبير على المستوى التعليمي للأولاد ، إذ لا يشجع ذلك على الدفع بهم للدراسة خاصة اذا كانت اسر تعاني من البطالة والفقر والمرض ، إذ إن اغلب الاطفال العاملين هم تسربوا من المدارس بدفع من اسرهم التي تعاني من انخفاض تعليمها ، و قلة ادراك تلك الاسر لأهمية التعليم أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لأطفالهم فأن الاطفال بدورهم يكونون ايضا غير متعلمين ، مما قد يعزز من

---

[1] - حسين محمد الفيحان ، عمالة الاطفال في العراق ، مصدر سبق ذكره .

[2] - جائحة كوفيد 19 حماية الاطفال من عمالة الاطفال ، الشبكة الدولية (الانترنيت) على الرابط : https://www > un.orglarlobserrances/ world– Day– Againstchild– Labour.

[3] - طارق ديلواني ، كارين ظاهر ، غفران يونس ، كنعان الحميري واخرون ، مصدر سبق ذكره .

[4] - عادل محمود رفاعي ، ضاحي حمدان الرفاعي ، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية ، دار المنار للنشر والتوزيع ، ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2015، ص 14 .

استمرار الفقر من جيل إلى آخر ضمن العائلة الواحدة ، وفي العراق هناك (61%) من ابناء الامهات اللواتي اكمن الدراسة وتقع اعمارهم بين (15–20) سنة اكملوا دراستهم بعكس ابناء الامهات غير المتعلمات الذين تركوا دراستهم وجعلهم يتعرضون لكافة اشكال العنف المعنوي والجسدي والجنسي في اماكن العمل [1] .

8) تقليد مهنة الاب : تؤدي الثقافة والتقاليد الاجتماعية لدى بعض الاسر دورا في تحفيز الاطفال على العمل وتعيق هذه الآسر إن ارسال ابنائهم في سن مبكرة لتعلم حرفة أو مهنة تمثل ضمانة لمستقبلهم، ففي العراق هنالك الكثير من الحرف التقليدية التي يسعى الاباء إلى تناقلها عبر الاجيال من خلال ابنائهم [2] .

ومما تقدم يتضح أن لظاهرة عمالة الاطفال في العراق بعد 2003 اسباب كثيرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، فضلا عن الواقع التشريعي الذي يعاني من محدودية اثر العقوبة على اولياء الامور ، فضلا عن تراجع في انفاذ القانون على المخالفين للقواعد القانونية النفاذة ، كما كان للتسرب المدرسي الكبير للتلاميذ ، وانخفاض المستوى المعيشي والدخل الحقيقي ، والبطالة والفقر للكثير من الآسر العراقية ، وتداعيات ازمة وباء كارونا ، اسباب حقيقية في تفاقم المشكلة وتداعيات اثارها .

ثانياً_ الآثار والمعالجات لظاهرة عمالة الاطفال في العراق

كان لظاهرة عمالة الاطفال في العراق اثارا سلبية كبيرة على الواقع المجتمعي العراقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، مما يتطلب معالجات وحلول للظاهرة التي تهدد جوانب تنموية مهمة ، وخاصة انها تهدد العنصر البشري (الثروة البشرية) التي تعد الداعمة الاساسية لآي عملية تنموية شاملة يمكنها النهوض بالواقع المجتمعي العراقي ، وعليه يتناول هذا المبحث الآثار المجتمعية على الواقع العراقي بمطلب اول ، ويتمحور المطلب الثاني في الحلول والمعالجات لظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، وكما يأتي :

1_ الآثار المجتمعية لظاهرة عمالة الاطفال في العراق (سياسيا وامنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا)

[1] - كوثر عبد الحميد سعيد ، عمالة الاطفال والسياسات الاجتماعية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 292– 293–300.

[2] - كوثر عبد الحميد سعيد ، عمالة الاطفال والسياسة الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص 297.

كان للظروف المجتمعية (السياسية والأمنية ، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) التي مرت على العراق اثارا خطيرة على فئات كثيرة من الشعب العراقي ، وخاصة الفئات الهشة ، ولعل ابرزها فئة الاطفال التي عانت من ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني التي عرفها العراق وخاصة في العقود الخمسة الاخيرة ، مما يتطلب البحث بتلك الاثار المجتمعية كما يأتي :

أ_ الآثار السياسية والأمنية : ان الاوضاع النفسية التي يعاني منها اطفال العراق وخاصة بعض الاساليب التربوية في المدارس ، والتي كانت من ضمن الاسباب التي جعلت الكثير من الاطفال يتسرب من المدرسة ، وخاصة الاساليب القهرية في التعامل دون مراعاة لقواعد التربية الحديثة ، مما ادى لاختفاء التفاعل الحي بين الطلبة والمعلم ، والحوار الديمقراطي ، مما خلق نفسيات مهزوزة خاضعة ، قد يضطرون إلى الدخول إلى سوق العمل مبكرا ، أو يتم استغلالهم من قبل جهات ارهابية في تنفيذ هجمات انتحارية ارهابية تهدد الواقع السياسي والأمني للبلاد [1]، كما وتكثر ظاهرة المشاجرات بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين الاخرين ، لأسباب تتعلق بالمنافسة على مكان العمل ، وعلى الزبون ، وتقدر نسبة هذه الاسباب تقدر (69%) من المشاجرات ، مما يهدد الواقع الامني بشكل كبير [2] ، كما إن ظاهرة عمالة الاطفال كانت سببا في دفع الكثير منهم إلى سلوكيات لا تتناسب مع اعمارهم مثل تعاطي المخدرات وتعرضهم للاعتداءات الجسدية وغيرها من التصرفات السيئة التي قد تقودهم لارتكاب جرائم السرقة والتسول مما يهدد الواقع الامني العام [3] وفي دراسة ميدانية لعينة من الاطفال العراقيين بينت بان من يتعاطى المخدرات تقريبا (29%) من العينة ، وان (70%) يتعرضون إلى المشاجرات بسبب التنافس على المكان والمنافسة على الزبون والسرقة [4] ، مما يبين خطورة كبيرة لظاهرة عمالة الاطفال على الواقع السياسي والأمني العراقي

---

[1] – نادية عبد الهادي سوادي ، حقوق الطفل في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص 164.

[2] – عبد علي الخفاف ، اطفال الشوارع في مدن الهيمنة الحضرية في وسط وجنوب العراق ، بيت الحكمة ، ط 1 ، 2011، ص 32.

[3] – ريم ايوب محمد، ايمان حمادي رجب ، المسؤولية المجتمعية لعمالة الاطفال من وجهة نظر الطفل العامل – دراسة ميدانية في مدينة الموصل ، مجلة اداب الرافدين، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ملحق بالعدد 81 ، عدد خاص لمؤتمري التاريخ وعلم الاجتماع العلميين الثانيين ، 2020 ، 209.

[4] - عبد علي الخفاف ، اطفال الشوارع في مدن الهيمنة الحضرية ، مصدر سبق ذكره ، ص 65-66

ب_ الآثار الاقتصادية : لظاهرة عمالة الاطفال في العراق اثار اقتصادية كبيرة ، منها ما يتعلق بمزاحمة القوى العاملة الشابة المتعلمة وغير المتعلمة ، إذ تقدر عمالة الاطفال بحوالي (20%) من قوة العمل الموجودة في سوق العمل [1] ، وتعزز عمالة الاطفال تقويض الاقتصاديات الوطنية ، وتعرقل التقدم باتجاه تحقيق الاهداف الانمائية للألفية [2] ، إذ تشير الاحصاءات إلى أن (15%) من اطفال العراق دون سن (15) سنة يعيشون في مستوى معيشي متدني من الدخول [3] ، كما قدرت احدى منظمات المجتمع المدني اعداد اطفال الشوارع في بغداد ب(4000) طفل [4] ، إذ يعاني آباء حوالي ثلثي هؤلاء الاطفال من البطالة وعدم توفر فرص عمل ، وأن نسبة (47%) منهم مسؤولين عن امهاتهم ، ونسبة (21%) مسؤولين عن آبائهم ، وان نسبة (12%) منهملا يحصلون على أي مبلغ ولأيام عديدة احيانا [5] .

ج_ الآثار الاجتماعية والثقافية: خلقت ظاهرة عمالة الاطفال في العراق اثار اجتماعية وثقافية كثيرة لعل ابرزها بروز ظاهرة اطفال الشوارع ، وهي تشمل المتسولين والمشردين ، وهي ظاهرة تنتشر في اغلب المدن العراقية والتي القت بظلالها على الجوانب التعليمية والصحية والنفسية بسبب آثار تلك الظاهرة [6] ، ، إذ يجد الطفل نفسه هو المعيل الوحيد لعائلته ، ويجد اقرانه في المدارس وتحت حماية اسرهم ويحظون برعايتهم ، مما ادى إلى ان يجد الاطفال انفسهم في زمر المتسولين أو العمل في ورش صناعية ، وهي اماكن بعيدة كل البعد عن اهتمامات الطفولة واحلامهم وحقوقهم الانسانية [7] ، كما أن مشكلة فقر اسر

---

[1] - عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي ، البطالة والفقر في العراق بعد عام 2003 الواقع وخيارات السياسات العامة ، دار امجد للنشر والتوزيع – عمان – الاردن ، ط اولى ، 2021، ص 125–126.

[2] – عمالة الاطفال ، حماية الطفل من العنف والاستغلال والايذاء ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط :
httpps://www. Iasj. Net/ iasj/ artile/ 29535

[3] – زمن مجيد سعيد ، الفقر والمشكلات العائلات العائلية دراسة ميدانية في مدينة بغداد للعوائل الساكنة في معسكر الرشيد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية التربية للبنات ، 2010 ، ص 21.

[4] - عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي ، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق الواقع – والتحديات – والمستقبل ، دار امجد للنشر والتوزيع – عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2021 ، ص 304.

[5] - عبد علي الخفاف ، اطفال الشوارع في مدن الهيمنة الحضرية وسط وجنوب العراق ، بيت الحكمة – بغداد ، الطبعة الاولى ، 2011، ص30.

[6] - سميرة عبد الحسين كاظم ، عمالة الاطفال في العراق ، االاسباب والحلول ، الشبكة الدولية – مصدر سبق ذكره .

[7] - عبد الواحد مشعل ، ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، مصدر سبق ذكره ،

اسر الاطفال جعلت الاطفال أكثر عرضة للنزول لسوق العمل ، وخاصة بعد ارتفاع الاسعار وانخفاض الدعم الحكومي للفئات الهشة والفقيرة [1] ، فضلا عن آثار الجائحة الوبائية على الواقع المعيشي والصحي والتعليمي على مجمل الواقع المجتمعي العراقي ، إذ كان لزيادة نسب الفقر والبطالة لتوقف الحياة الاقتصادية في العراق ، والتي اثرت على الواقع الاجتماعي والاثقافي في العراق ، وخاصة على الفقات الهشة ومنهم الاطفال ، إذ عانت الاحياء الفقيرة من الحرمان ودفعت اطفالها لسوق العمل ، واضحى الكثير منهم ضحايا العمل الجبري والاتجار بالبشر ولاسيما الاطفال وخاصة الفتيات [2].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن لظاهرة عمالة الاطفال في العراق آثارا مجتمعية على الواقع المجتمعي العراقي ، لأنها تمس شريحة مهمة لأي شعب يريد أن يضمن مستقبله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، الآمر الذي يتطلب من صانع العراقي باتخاذ افضل الحلول والمعالجات لحل المشكلة ، ومن خلال خيارات واقعية تنموية مستدامة حاضرا ومستقبلا .

2_ الحلول والمعالجات للحد من ظاهرة عمالة الاطفال في العراق : من ابرز الحلول والمعالجات لظاهرة عمالة الاطفال في العراق ما يأتي :

أ_ سياسات البعد السياسي والقانوني :

1) تفعيل قانون التعليم الالزامي وان تشترك في تفعيله وزارة التربية والمحافظات ووزارة الداخلية وتعديل بعض فقراته من اجل ضمان التحاق كافة الاطفال إلى المدرسة [3] .
2) يجب أن تكون هناك خطة استراتيجية لمعالجة ظاهرة عمالة الاطفال ، ولدراسة الظاهرة من حيث اسبابها والحد من آثارها وتداعياتها المجتمعية على الواقع المجتمعي العراقي ، ووضع بيانات ومعلومات أكيدة وحقيقية ، لأن اغلب البيانات والمعلومات عن الظاهرة في الوقت الحاضر غير مؤكدة من حيث الاتساع والإبعاد على الواقع المجتمعي العراقي [4] .

---

[1] - رفاعي ، الرفاعي ، عادل محمود ، ضاحي حمدان ، 2015 : الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية ، دار المنار للنشر والتوزيع ، مصر ، ط1 ، ص 14.

[2] - جائحة كوفيد 19 ، حماية الاطفال من عمالة الاطفال ، الشبكة الدولية (الانترنيت) ، مصدر سبق ذكره .

[3] - ميساء الهلالي ، عمالة الاطفال بين الرفض والقبول ، شبكة النبأ المعلوماتية (الانترنيت) ، متاح على الرابط : https:// annabaa. Org/ nbanews/ 2014/02/ 332.htm تاريخ الدخول 1/ 6/ 2021.

[4] – عبد الواحد مشعل ، ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، مصدر سبق ذكره ، الشبكة الدولية (الانترنيت)

3) إن تكون هناك موائمة بين التشريعات الوطنية مع المعايير القانونية الدولية ، وضمان التنفيذ الفعال لقوانين ولوائح عمل الاطفال ، كما يتطلب تحسين سياسات عامة لسوق العمل ، وتوفير الحماية الاجتماعية وتسهيل الوصول للخدمات الاساسية ، وخاصة برامج التعليم والتوعية [1] .

4) على السلطة التشريعية والتنفيذية وضع قوانين تمنع عمل الاطفال ، وان تتحمل مسؤوليتها في القضاء على ظاهرة عمالة الاطفال في مهدها ، من خلال تشريع القوانين التي تجرم تشغيل الاطفال ، ومخالفة اماكن العمل التي تشغل الاطفال ، كما على الحكومة وضع سياسة تضمن الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع بعيدا عن مشكلة البطالة التي تدفع لهذه الظاهرة .

5) ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتوعية الناس بخطورة تشغيل الاطفال في سن صغيرة ، وما قد يسببه ذلك من مشاكل اجتماعية وامراض نفسية ، وان تقوم بدور محوري في العمل الجاد على التواصل مع المؤسسات الحكومية باعتبارها حلقة الوصل بين المجتمع والسلطة ، لنقل مشاكل واسباب واثار الظاهرة إلى صناع القرار ، وطرح المعالجات لهذه الظاهرة التي تهدد جيل كامل بالضياع [2] .

ب_ سياسات البعد الاجتماعي والاقتصادي :

1) تحسين البيئة المدرسية بتوفير المستلزمات الضرورية للطلبة في المدارس الحكومية ، وجعلها بيئة جاذبة للتلاميذ ،من حيث الوسائل العلمية التوضيحية ، والمختبرات العلمية والصور والخرائط التي تساعده على فهم المادة العلمية فهما صحيحا ، من اجل ايصال المادة العلمية للتلاميذ ، مما يوفر الاندفاع للتلاميذ للحصول على التعليم والحرص على البقاء في المدارس للتعليم وعدم التسرب منها ، باعتبار التسرب هو احد اسباب بروز ظاهرة عمالة الاطفال بشكل كبير في العراق [3] .

---

[1] - عمل الاطفال ، تقرير جديد يبين نسبة عمل الاطفال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة النزاع والنزوح الجماعي ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط : https://www.ilo.orglglobal/about-the-ilo/ news room/news/

[2] - محي الدين جاويش ، عمالة الاطفال جريمة كبرى ، جريدة اليوم السابع ، الشبكة الدولية (الانترنيت) ، متاح على الرابط : httpi//www.youm7.com ، تاريخ الدخول يناير 2021.

[3] - ايمان صباح علي الدليمي ، محمود محمد حسن الشمري ، التحليل الجغرافي لظاهرة تسرب تلاميذ التعليم الابتدائي في ناحية ابي غرق للعام ادراسي 2018 ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد الثالث ، ايلول ، 2020 ، ص 15.

2) تفعيل البرنامج القطري الجديد للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في العرق وبالشراكة مع الحكومة العراقية والشركاء الاجتماعيين للفترة (2019–2023) وبموجب هذا البرنامج تعمل منظمة العمل الدولية لدعم المبادرات الوطنية بشأن تعزيز فرص العمل والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية بما في ذلك تطوير اطار فعال لمعالجة عمالة الاطفال [1].

3) أن توفر مؤسسات الدولة وخاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الدعم اللازم للأسر الفقيرة ، وان تؤمن لقمة العيش الكريمة لأسر هؤلاء الاطفال ، مما يدفع الآسر إلى الحفاظ على ابنائها وعدم دفعهم إلى سوق العمل مبكرا [2]

4) نظرا لتداعيات ازمة وباء كورونا التي كانت صدمة مركبة صحية واقتصادية والتي القت بظلالها على زيادة احتياجات الفقراء والفئات الأكثر ضعفا ، مما ينبغي وضع الخطط الحكومية الضرورية في مواجهتها زيادة الاعانات الاجتماعية عبر الانظمة الحالية من حيث حجم الاعانات وزيادة اعداد الاشخاص المشمولين بتلك الاعانات ، من خلال نظام حماية اجتماعية يضمن تحقيق الامن الانساني لأغلب الآسر الفقيرة والهشة ، الآمر الذي يمنع تلك الآسر من دفع ابنائها الاطفال لسوق العمل بسبب العوز والفاقة [3].

وتبقى تلك المعالجات والحلول هي وصفات لمواجهة مشكلة اجتماعية اقتصادية تواجه الواقع المجتمعي العراقي ، مما يتطلب من صانع السياسات العامة الأخذ بتلك الخيارات لحل المشكلة على ان تكون تلك الخيارات الاكثر نفعا والأقل كلفة .

الخاتمة :

تمثل ظاهرة عمالة الاطفال في العراق ظاهرة خطيرة تهدد مستقبل جيل أو اجيال من ابناء العراق ، وخاصة ان تلك الاجيال هي اللبنة الاساسية في اي عملية تنموية مجتمعية شاملة ، إذ كان للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي بعد العام 2003 الأثر الكبير في اتساع تلك الظاهرة ، كما

[1] العراق يطلق انشطة مختلفة لمكافحة عمل الاطفال كجزء من حملة وطنية شاملة ، الشبكة الدولية (الانترنيت) على الرابط ، https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news jhvdo hg]o، 3-26-2023 g

[2] - خولة كامل الكردي ، عمالة الاطفال الحلول المناسبة ، الشبكة الدولية (الانترنيت) ، متاح على الرابط : https://alghad.com.

[3] - برنامج الامم المتحدة الإنمائي في العراق ، أثر كوفيد – 19 على الحماية الاجتماعية في العراق ، كانون الاول ، 2021، ص 6

كانت لتداعيات ذلك الواقع آثارا مباشرة في تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة والأمية للكثير من الآسر العراقية، مما دفع الاخيرة إلى دفع ابناءها لسوق العمل في سن مبكرة .

فلآثار المجتمعية الكبيرة لظاهرة عمالة الاطفال في العراق سياسيا وامنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، ابعادا سلبية على الواقع المجتمعي العراقي ، فالواقع السياسي والأمني والنفسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تعرض له اطفال العراق ، كان السبب الاساس في دفع اغلبهم إلى سوق العمل مبكرا ، مما ولد مشاكل امنية نفسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واجهت هذه الفئة الهشة من المجتمع العراقي ، فوجود هؤلاء الاطفال القاصرين انفسهم في بيئة العمل مبكرا ، مما جعل الكثير منهم يرتكب مخالفات قانونية وقد تصل إلى التورط في الجريمة المنظمة إو يكونوا ضحايا لها ، واستغلالها من قبل عصابات الجريمة المنظمة وتعرضهم إلى مختلف انواع العنف الاجتماعي ، فضلا عن ابتعادهم عن التعليم بفعل تسربهم من مدارسهم ومن دون عقوبات قانونية رادعة لأولياء امور الطلبة ، الآمر الذي فاقم الازمة بشكل كبير .

أن الطفل في المنظور التنموي المستدام هو عصب التنمية الشاملة في أي دولة يراد لها النهوض ، وتحقيق الاهداف السبعة عشر التنموية للألفية الثالثة (2015-2030) ، والتي وضعت الدول في الجوار الاقليمي والعالم سياساتها العامة وفق تلك الرؤية ، مما يحتم على صانع القرار العراقي وضع خيارات رشيدة للسياسة العامة تشريعا وتنفيذا ، لمواجهة ظاهرة عمالة الاطفال والحد من تداعياتها ، وان تكون تلك الخيارات حلول ومعالجات لتلك الظاهرة الخطيرة التي تهدد المستقبل التنموي المستدام في العرق على المدى المنظور ، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي :

الاستنتاجات :

1- **أن ظاهرة** عمالة الاطفال ظاهرة عرفتها الكثير من المجتمعات في العالم ، وكذلك في العراق ظاهرة فهي ظاهرة خطيرة لها اسبابها وآثارها علة الواقع المجتمعي العراقي .
2- ان اسباب بروز ظاهرة عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 متعددة ، وتشمل ابعادا سياسية وأمنية ، واقتصادية واجتماعية وثقافية ، فضلا عن اقصور التنفيذي والعوز التشريعي.

3- كان لظاهرة عمالة الاطفال في العراق آثارا سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، فاقمت من الواقع العراقي المأزوم اصلا ، وهي آثار خطيرة قد تهدد الثروة البشرية في العراق للضياع بسبب عوق السياسات العامة والتي يعاني اغلبها من عدم الرشد .

4- أن هناك الكثير من المعالجات والحلول لظاهرة عمالة الاطفال في العراق ، بعضها تشريعية وبعضها يخص تفعيل القانون ، والبعض الآخر يتطلب الآخذ بمبدأ (التنمية التشاركية)، أي اشراك المجتمع في وضع الحلول للمشكلات التي تواجه الواقع المجتمعي العراقي عبر مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التطوعية الخيرية .

المقترحات :

1- **وجود الارادة السياسية للقابضين على السلطة (تنفيذيا وتشريعيا)** ، من اجل رسم سياسات عامة لبناء دولة مدنية حديثة وتوفير مستلزمات وجودها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، والسعي لتعديل الدستور وتشريع قوانين أو تعديل القوانين النافذة لتنظيم العمل من خلال ايجاد نصوص قانونية تحظر عمل الاطفال وتفرض عقوبات أكثر ردعا من العقوبات المنصوص عليها في القوانين السارية والتي لم تحد من اتساع نطاق الظاهرة ، فضلا عن أهمية التنفيذ الحقيقي للتشريعات الخاصة بعمالة الاطفال ، كونها في كثير من الحالات كانت حبر على ورق ، مما افقد القيمة الحقيقية الاساسية من تشريع تلك القوانين .

2- **على صانع القرار السياسي أن يسعى إلى رسم استراتيجية شاملة وفق سياسات عامة** رشيدة بعيدة ومتوسطة وقصيرة الأجل تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تستند على تطبيق فعلي لتلك السياسات وفق منظور زمني محدد ، ينطوي على الاجابة على استفهامات اساسية لرشد اي سياسة عامة وهي (لماذا ؟، وكيف ؟ ، ومتى ؟) ، على أن تكون تلك السياسات العامة شاملة مجتمعيا ، ومتوازنة ، ومتساوية ، وفق منظور التنمية المستدامة الشاملة والواعية والموجهة ، ترتكز على خزين من الادلة والمعلومات المؤكدة من خلال احصاء سكاني عام ، وفق اهم معايير الحكم الصالح الرشيد في الشفافية والرؤية الاستراتيجية والمسالة والمحاسبة .

3- **وضع استراتيجية للقضاء على الفقر والبطالة** ، وفق سياسات عامة اجتماعية رشيدة ، تستطيع توفير مستوى معيشي لائق ، تجعل الآسر العراقية وخاصة المستهدفة بتلك السياسات قادرة على

اشباع حاجاتها الاساسية وغير الاساسية ، وأن لا تقتصر على زيادة المخصصات المالية النقدية فقط ، بل توفير كافة مستلزمات العيش الكريم ، وجوانب الحياة الاخرى في التعليم والصحة والخدمات الاخرى ، لأن المواطن العراقي لا يعاني من فقر الدخل فقط ، بل هو يعاني من فقر متعدد الابعاد ، فضلا عن توفير فرص عمل متكافئة ومتساوية للمواطنين العراقيين العاطلين عن العمل يستطيعون من خلالها سد احتياجاتهم ، وقادرة على جعلهم غير مضطرين لدفع ابنائهم الاطفال لسوق العمل مبكرا ، وتركهم لمقاعد الدراسة وتعريضهم لمخاطر العمل .

4- **على صانع القرار السياسي خلق البيئة التشريعية والاستثمارية الملائمة لخلق قطاع خاص قوي** قادر على تحقيق النهوض التنموي في أهم قطاعين اقتصاديين هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، فضلا عن قطاع الخدمات والنفط والنقل والتجارة الداخلية والخارجية ، باعتبارها قطاعات تستوعب مئات الالاف من الايدي العاملة ، وتوفير فرص عمل متجددة ، من اجل رفع المستوى المعيشي لأغلب فئات المجتمع العراقي ، تبعدهم عن العوز والفاقه والحرمان ، وتمنعهم من ارسال اطفالهم للعمل ، الآمر الذي يحد من تداعيات ظاهرة عمالة الاطفال في العراق .

5- **القضاء على التسرب المدرسي بتشريع قوانين جديدة بالزامية التعليم** ليمتد إلى المرحلة الثانوية ، وكل حدث وقاصر لم يتجاوز الثامنة عشر من العمر ، لأن القوانين السارية حددت الزامية التعليم لمرحلة الابتدائية حصرا ووفق للدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، وهي غير مفعلة على ارض الواقع ، بسبب ضعف العقوبات الرادعة لرب الاسرة الذي لا يرسل اطفاله للمدرسة ، فضلا عن اهمية تنفيذ القوانين بشكل حازم على كل اولياء امور الطلبة المتسربين ، بعد توفير فرص عمل لهم يحقق لهم مستوى معيشي لائق .

6- **حل مشكلة التهجير والنزوح** ، من خلال توفير البيئة المناسبة لعودة العوائل النازحة والمهجرة إلى مناطقهم الاصلية ، وتوفير كل مستلزمات الحياة لهم ، وضمان حصول ارباب الآسر على فرص عمل مناسبة تحقق لهم الكفاف ، وعدم الحاجة لدفع اطفالهم للعمل بحجة الفاقه والعوز والفقر والبطالة .

7- **التنمية بالمشاركة** : وهي احدى ادوات أي سياسة عامة في مواجهة أي مشكلة عامة ، إذ يجب إلى جانب مؤسسات الدولة الرسمية ، يجب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، والمؤسسات الخيرية والدينية والاجتماعية في مواجهة ظاهرة عمالة الاطفال ، من خلال تبني مشاريع وبرامج تعمل على رفع المستوى المعيشي للطبقات الهشة في المجتمع ، بالشكل الذي يوفر للاطفال فرصة

للابتعاد عن الاعمال وهم في سن مبكرة ، ويستطيعون استثمار طفولتهم بالشكل السليم تعليما وصحة ومستوى معيشي لائق .